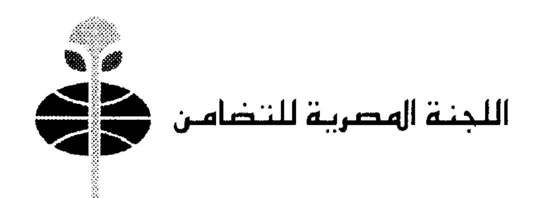


ميثاق قومي عربي
من اللجنة المصرية للتضامن

المحتويات

١ـ مقدمة — بقلم أحمد حمروش
رئيس اللجنة المصرية للتضامن

٢ـ نص الميثاق

٣ـ سعيد النجار والميثاق — بقلم الدكتور يحيى الجمل
عضو اللجنة المصرية للتضامن

يتألف هذا الميثاق من:

١- بيان إلى الشعوب والحكومات العربية

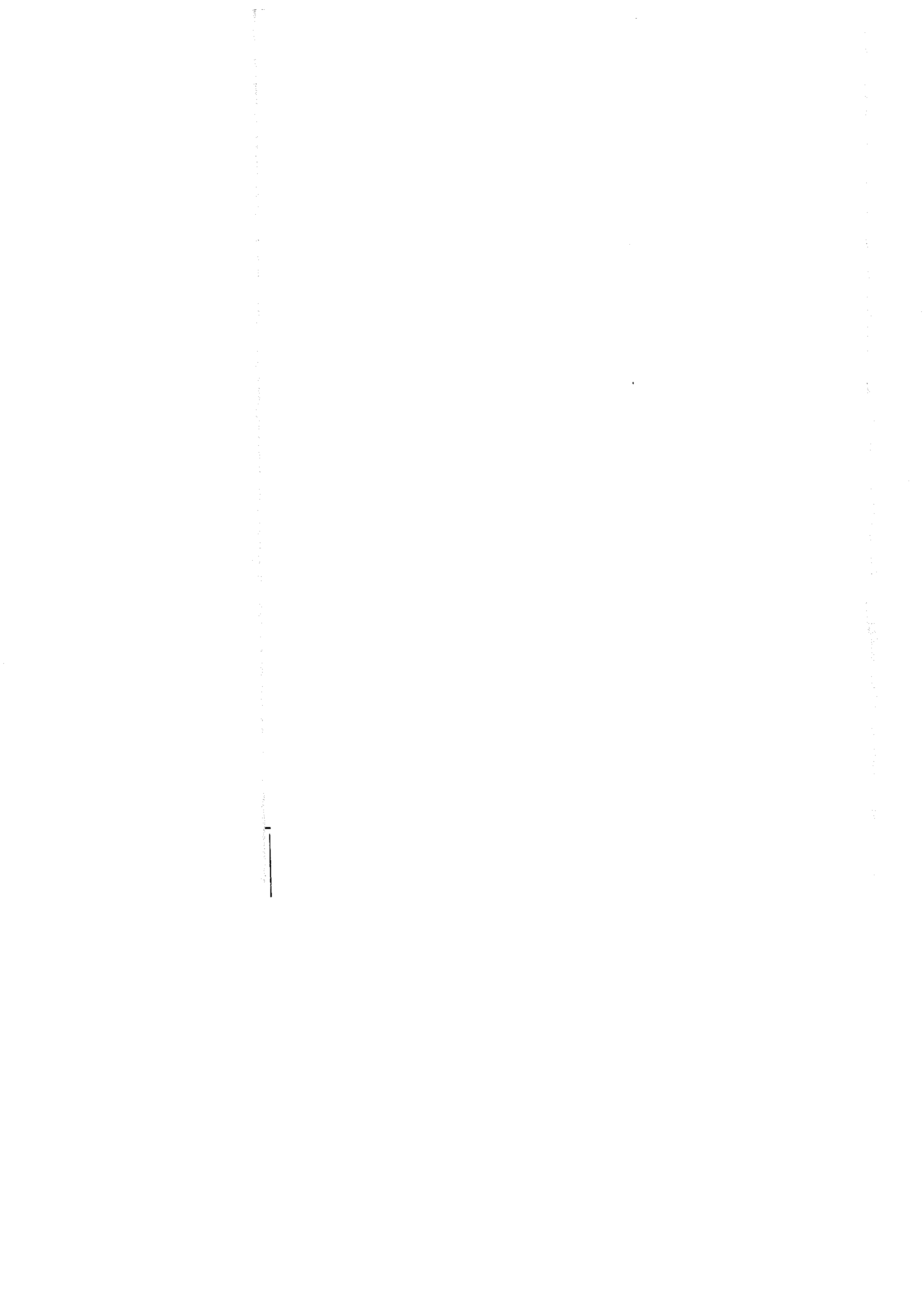
٢- المبادئ الثلاثون لميثاق قومي عربي

القسم الأول:

بيان إلى الشعوب والحكومات العربية

القسم الثاني:

المبادئ الثلاثون لميثاق قومي عربي



مقدمة

نبتت فكرة الميثاق القومى العربى فى أحد الصالونات الثقافية التى عقدتها اللجنة المصرية للتضامن يوم ١٥ يناير بمناسبة ذكرى ميلاد جمال عبدالناصر.. وقد تقدم بمشروع الميثاق الأستاذ الدكتور سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، ووجد ترحيبا من أعضاء اللجنة الذين استقر رأيهم على تشكيل لجنة لدراسة المشروع والاتصال مع الهيئات والتنظيمات الشعبية التى تعطى أهمية للقضية القومية.

وقد عقدت هذه اللجنة التى كان مقررها الدكتور يحيى الجمل عضو مكتب اللجنة المصرية للتضامن عدة اجتماعات حضرها الدكتور سعيد النجار.

وانتهى الحوار إلى الموافقة على الصيغة التى نقدمها اليوم فى هذه الظروف الصعبة التى تمر بها الأمة العربية بعد العدوان الأمريكى البريطانى على العراق واستمر الاحتلال أكثر من عامين.. واستمرار مساندة الإدارة الأمريكية للحكومة الإسرائيلية فى مواقفها العدوانية الهادفة إلى تثبيت الاستعمار الاستيطانى فى الأرض الفلسطينية.

والميثاق الذى تقدمه اللجنة المصرية للتضامن يعتبر أساسا لحشد وتجمع القوى السياسية فى الوطن العربى.. ونأمل بعد صدوره أن تتسع ساحة لجان التضامن العربية لتشمل جميع اللجان والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا التحرر والاستقلال الوطنى والديمقراطية وحقوق الإنسان والتى يعتبر تجمعها فى إطار واحد أساسا سليما للتقدم والسلام.

وأخيرا.. فإن اللجنة المصرية للتضامن ترحب بمختلف الآراء ووجهات النظر.

أحمد حمروش
رئيس اللجنة المصرية للتضامن

أولا:
بيان إلى الشعوب والحكومات العربية

تعيش الأمة العربية مطلع القرن الحادى والعشرين وهى تواجه العديد من التحديات والأزمات الداخلية والخارجية. ويأتى فى مقدمة التحديات الداخلية غياب الديمقراطية كأسلوب لإدارة دفة الحكم وضمان مشاركة المواطن العربى بصورة نزيهة ومباشرة فى صياغة الحياة على أرضه وفى اتخاذ القرارات المصيرية التى تمس حياة أجيال الحاضر والمستقبل.

ويأتى فى مقدمة التحديات الكامنة والمتربصة خارج الحدود حقيقة وجود الاستعمار الاستيطانى الصهيونى الذى تمثله إسرائيل فى قلب المنطقة العربية ومواصلة الحكومة العنصرية الصهيونية اغتصابها أرض الشعب الفلسطينى وإتلاف مزروعاته ومصادرة ممتلكاته. فضلا عن ارتكاب جرائمها الدموية بحق أبناء هذا الشعب العربى على مستوى القيادات والمواطنين على السواء. ويزيد من شراسة هذه التحديات موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتنكرها لمسئولياتها الدولية فإذا بها تشجع العنصرية الإسرائيلية على ارتكاب جرائمها وتوسيع رقعة مستوطناتها ومن ثم تتحول بما وصفته بأنه «الحرب على الإرهاب» إلى حيث تكاد تصبح حربا على الدول العربية والعالم الإسلامى، وإذا بها تواصل احتلالها أرض العراق تحت مسميات وادعاءات ولافتات يعرف الجميع مدى ما تنطوى عليه من مغالطة وزيف وتضليل.

هكذا بات العالم العربى يواجه هجمة ضارية على كيانه وعلى ثقافته

وحضارته وعلى مستقبل نموه وتطوره، ويزيد الأمر سوءا ما يمكن أن نلاحظه من هوان الأنظمة الحاكمة إزاء هذه الهجمة فهى تبدو فى حال من الاستسلام والضياع والعجز مكتفية بردود الأفعال التى ترفع شعارات الإصلاح أو التغيير دون أن تدلل لحظة واحدة على نية صادقة وعزم جاد على تحويل الشعارات إلى حقيقة تعيشها الشعوب فى أرض الواقع.

فى ظل هذه الحالة من الإحباط الذى أصبح بمثابة الخبز اليومى للقطاعات العريضة من أبناء شعبنا وأمتنا، بات من اللازم على طلائع المفكرين والمثقفين وسائر القوى التى تدرك بيقين أبعاد ما وصلنا إليه، ويهمها بإخلاص مستقبل الشعب والأمة، كى تبادر إلى التماس شعاع من الأمل القائم على أساس الوعى، ومن ثم الفعل بما يفضى بالأمة إلى طريق الإنقاذ والخلاص.

ونحسب أنه قد آن الأوان لكى تتفق هذه القوى الوطنية الواعية على عدة حقائق جوهرية تشكل فى مجموعها أبعاد الواقع الذى نعيشه بحيث نقف على أرضية ثابتة من الوعى بذلك الواقع وإمكانات تغييره.

ويمكن استعراض أهم هذه الحقائق فيما يلى:

(١) أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أن تتبنى مخططا لإعادة رسم خريطة المنطقة العربية انطلاقا من سياستها المستجدة لفرض هيمنتها على مقاليد العالم بقوة السلاح. وفى مقدمة أهداف هذا المخطط ما يلى:

■ تمكين إسرائيل من الاستيلاء على معظم فلسطين التاريخية وتجاهل قرارات الأمم المتحدة التى تقر بالحقوق المشروعة، غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى.

■ تمكين إسرائيل من أن تمارس دور القوة العظمى الإقليمية فى المنطقة العربية.

■ إحكام سيطرة الولايات المتحدة على أهم ما تملكه الأمة العربية من موارد وإمكانات وفى مقدمتها البترول.

■ تجزئة الكيان العربى بين المشرق والمغرب من جهة وزرع بذور الشقاق بين أقطاره ومحاولة التفرقة بين شعوبه من جهة أخرى، فضلا عن تمييع وإذابة وشائج الانتماء القومى العربى سواء بإعادة كتابة تاريخ المنطقة بما يكرس عوامل التجزئة واتجاهات الإقليمية القطرية أو بطرح مشاريع مشبوهة تستهدف إدخال المنطقة ضمن مناطق النفوذ الأمريكية بالذات وإقحام كيانات أو ثقافات غير عربية فى صميم الوجود القومى العربى على نحو ما يقضى به المشروع الذى يحمل عنوان «الشرق الأوسط الكبير».

(٢) لقد أثبتت وقائع التاريخ أن السد المنيع الذى يمكن أن يصد مثل هذه الهجمات المعادية للأمة العربية إنما يتمثل فى التمسك أساسا بوحدة المصير التى تقوم على أساس وشيجة الانتماء إلى أمة عربية استطاعت أن تؤكد وجودها فى التاريخ بفضل ما أبدعته من ثقافة نابضة بالحياة وما شيدته من صروح حضارية فى مجالات الفكر والفن والعلم لصالح الإنسانية قاطبة. كان هذا هو درس العدوان المغولى ودرس العدوان الأوروبى الذى استغل شعار الصليب، وهو فى عصرنا درس العدوان الصهيونى المدعوم بقوى الرجعية العنصرية فى السياسة الأمريكية التى تنكرت لكل مبادئ الحرية والديمقراطية وحق تقرير المصير التى قامت عليها الولايات المتحدة ذاتها.

إن قوى الصهيونية فى إسرائيل وقوى اليمين العنصرى الأمريكى إنما تستهدف زرع قواعدها العسكرية ونشر مراكزها التجارية فى أرض العالم العربى حيث تنفرد بكل دولة عربية على حدة، ومن ثم ترغم أقطار المشرق والمغرب على التعامل فى ظل صفقة المغبون مع إسرائيل وأمريكا فى عزلة عن سائر الدول العربية.

وليس أدل على شراسة هذا المخطط الخبيث مما نشهده اليوم من شن الحملات على فكرة القومية العربية ومن تجريح وتشكيك فى مسيرتها التاريخية، ومن محاولات إثارة النعرات الدينية أو الطائفية أو العرقية فى دول المشرق والمغرب، ومن التشكيك فى فعالية الدور الذى يمكن أن تقوم به جامعة الدول العربية فضلا عن استغلال سلبيات النظام الإقليمى العربى الراهن، لا من أجل التنبيه إلى ضرورات الإصلاح المطلوب للجامعة، بل من أجل تدمير سمعتها ومحاولة شل حركتها والعمل على إقصائها وتهميشها عن أى دور إيجابى أو فعال فى التعامل مع القضايا والمشاكل التى تواجه العالم العربى فى الوقت الراهن، يضاف إلى هذا ما نلاحظه عن كثب من الحط من شأن اللغة العربية والدعوة إلى تحجيم دورها فى حركة المعرفة والإبداع فى المجتمع العربى لحساب لغات أجنبية.

(٣) وعلينا أن نعترف - باستقراء تاريخنا القريب - أن هذه التطورات السلبية التى ألمت بأوطاننا لم تأت دفعة واحدة ولا كانت مفاجأة لأحد: لقد شهد العالم العربى خلال سنوات الربع الأخير من القرن العشرين عددا من الأحداث التى أدت بالتدريج إلى اهتزاز ثقة المواطن العربى فى عروبته، بل فى النظام الإقليمى الذى يعيش فى إطاره، كما أنها أدت إلى انفراط عقد التضامن بين الدول العربية، وربما كان فى مقدمة هذه

الأحداث السلبية إبرام معاهدات أو اتفاقات صلح أو سلام منفرد بين أقطار عربية «وخاصة مصر» وبين إسرائيل. وليس مصادفة أن بادرت إسرائيل إلى تفسير صلحها مع القاهرة على أنه خروج مصر من دائرة الصراع العربي - الصهيوني، مما يعني إطلاق يد إسرائيل في التعامل مع الدول العربية الأخرى، وهو ما يفسره ضرب إسرائيل المفاعل الذري العراقي بعد فترة قصيرة من توقيع معاهدة الصلح مع مصر، وقيامها أيضا باجتياح لبنان واحتلال بيروت دون أن يحرك العالم العربي ساكنا، اللهم إلا بإطلاق التصريحات والإدانات. ومن أسف أن الجانب العربي لم يخل بدوره من تطورات سلبية ومن قرارات وأحداث بلغت حد الكارثة يجسدها بالدرجة الأولى الغزو المشئوم الذي قام به النظام العراقي السابق لجارته الكويت مما كان له أوخم العواقب وأبعد الأثر في إثبات العجز الكامل لنظام الضمان الجماعي العربي ومن ثم فسح الطريق أمام التدخل الأجنبي - بقيادة أمريكية - في شرقي الجزيرة العربية تحت شعار تحرير الكويت، مع ما أعقبه ذلك من فرض عقوبات وحشية على شعب العراق دامت أكثر من ١٠ سنوات، ولم تنته إلا بكارثة غزو العراق واحتلال أرض الرافدين دون سند من حق أو عدل وبناء على ذرائع ثبت باليقين أنها باطلة واهية.

وإذا كانت دروس التاريخ القديم أو الحديث تؤكد أن النصر سيكون حليفا للمقاومة الوطنية في العراق ضد الاحتلال الأمريكي وحلفائه في نهاية المطاف إلا أن الخطر الأفدح سيظل مجسدا في حقيقة المخطط الذي تنوي أمريكا وقوى التحالف الأجنبي تطبيقه، ومن بينها أصابع بالتآمر مع القوى الصهيونية، من أجل تقسيم الكيان الوطني العراقي حسب خطوط طائفية، مذهبية، وعرقية، وشعوبية مما يفقد الأمة العربية

درعا قوية ومتينة عند حدودها الشرقية.

(٤) ثم تظل مصر هى حجر الزاوية فى مخطط تجزئة العرب وإضعاف شوكتهم وتحجيم قدراتهم فى زمن التكتلات الدولية العملاقة.

فلم يكتف أعداء الأمة العربية بمحاولة إخراج مصر من دائرة المواجهة مع إسرائيل ومع قوى الإمبريالية المتربصة بشعوبنا، بل امتدت مخططاتهم إلى ترويج وتطبيق أفكار وسياسات تستهدف إخراج مصر من محيطها القومى وطمس هويتها العربية، ويكفى فى هذا السياق أن نشير إلى ما يلى:

(أ) الترويج لدعوات تشكك فى عروبة مصر وتتنكر لتراثها ومساهماتها الحضارية وإبداعاتها الثقافية فى ظل العروبة والإسلام. وإذا كان هناك من عمدوا إلى رفع شعار الفرعونية فإن التراث الفرعونى مازال يشكل بشكل موضوعى ملمحا مهما، بل أساسيا من خصائص الشخصية المصرية، وهو ما ينطبق على سائر الحضارات العريقة التى شيدتها شعوب المنطقة ما بين البابلية فى العراق إلى الفينيقية فى الشام إلى حضارة قرطاجنة فى المغرب إلى حضارات سبأ فى جنوب الجزيرة العربية أو الحضارات الأفريقية القديمة فى السودان بوصفه همزة الوصل بين العروبة والأفريقية. لقد شاءت حركة التاريخ أن تصب هذه الروافد العريقة من إبداعات الإنسان فى منطقتنا ضمن مسار واحد هو تيار الحضارة الناطقة باللغة العربية وأن تستضىء عبر أكثر من ٢٠ قرنا بالقيم الروحية التى بشرت بها رسالات السماء وفى مقدمتها الإسلام الحنيف والمسيحية السمحاء.

(ب) يرتبط بذلك أيضا رفع شعارات «مصر أولا» بدعوى أن انتماء مصر

لأمتها وتفاعلها مع قضايا هذه الأمة كان عبئا على شعبها وخصما من إمكاناتها. وليس من شك فى أن هذه الشعارات إنما تؤدى بدورها إلى تجريد الوطن المصرى من أهم عناصر قوته الدينامية عندما ينسحب من أداء دوره الذى تؤهله له عبقرية المكان الذى ظل الاضطلاع به مرادفا عبر التاريخ لقوة مصر وازدهارها، بقدر ما أن انكفاء مصر على ذاتها وانعزالها عن التعامل الإيجابى مع وطن أمتها الأكبر بين المشرق والمغرب هو الكفيل بتقليص دورها وإضعاف مكانتها.

(ج) ويرتبط بهذه الدعوات والمخططات ما ألمحنا إليه، وما نشهده حاليا من تغليب اللغات الأجنبية، وخاصة الإنجليزية، على اللغة العربية، على نحو ما بات ذائعا إلى حد ينذر بالخطر سواء على ألسنة المسئولين أو فى أجهزة الإعلام أو فى مجالات التعليم أو العمالة المهنية فى مستوياتها الوسيطة والرفيعة على السواء. وإذا كانت اللغة عنصرا حيويا من عناصر الشخصية القومية، فإن إضعاف هذه اللغة واستيراد معاهد وجامعات تكرس اللغة الأجنبية وتنشئ أجيالا لا تكاد تعرف شيئا عن تراثها الوطنى والقومى، فضلا عن الدعوات الغريبة التى نجمت فى الآونة الأخيرة إلى إحياء لغات قديمة كالهيروغليفية - كل ذلك يؤدى إلى تكريس حالة اغتراب المواطن عن فكره وتراثه وعن حضارته وعقيدته الدينية وعن ثقافته العربية - مسلما أو قبطيا. وهو ما يفضى إلى القضاء على التجانس الوطنى الذى ظل موضع اعتزاز مصر وفخرها على مر الأجيال، بل إلى اختلاق فئات طبقية غريبة عن وطنها ومعزولة عن سواد الشعب الذى تنتمى إليه فضلا عن أن مثل هذه الفئات التى أصبحت بحكم قدراتها المالية تشعر

بالولاء تجاه الثقافة المغتربة خاصة وهى تنطق بلسان أجنبى جديرة بأن تطمح فى نهاية المطاف إلى الاستحواذ على مقاليد السلطة والحكم، وفى هذا ما يخلق تناقضات أساسية بين طبقات المجتمع ويهدد من ثم آفاق التنمية ودعائم الاستقرار وإمكانات السلام الاجتماعى.

مع هذا كله فليست هذه دعوة إلى التعصب القومى ولا هى دعوة إلى الانغلاق عن مسير التطور أو حوار الحضارات فى عالم القرن الحادى والعشرين.

إن الأمة العربية لم تتبلور فى وجودها ولا فى أطوار نضوجها على أساس من شعوبية الأعراق ولا تكريس الأصول الإثنية : لقد جاءت الدعوة الإسلامية بكل قيمها السمحاء لكى تكمل دعوة المسيح عليه السلام وتشكل من ثم بوتقة انصهرت فى إطارها وتفاعلت سائر التيارات الثقافية التى سبق إلى إبداعها أمم العالم القديم من فارس إلى الروم، ومن الهند إلى الشام ومصر، ومن ثم فقد أصبح الإيمان بالعروبة هو إيمان حضارى وانسانى وثقافى لا يحتكره حزب بعينه ولا تستأثر به قوة سياسية دون غيرها، ولا يتعارض مع الولاء والانتماء لكل قطر من أقطار الوطن العربى الكبير ولا يتناقض بداهة مع إيمان المسلم بقرآنه الكريم ولا إيمان المسيحى بإنجيله المقدس.

وفى ضوء ما أصبحنا نعايشه من صراعات محتدمة ومن محاولات لفرض الهيمنة على شعوبنا، بالثقافة المسيطرة تارة وبقوة السلاح تارة أخرى، فإن التمسك بوشيجة العروبة لم يعد ترفا فكريا ولا انسياقا أمام شعارات رومانسية تتغنى بالوطن الأكبر : إنه خط دفاعنا الأخير عن الأمن القومى لكل قطر عربى على حدة وأيضا عن الأمن القومى الجماعى

لأقطار الأمة العربية كلها.

وبديهى أن هذا المفهوم للأمن القومى القطرى أو الجماعى لا يقتصر على الجانب العسكرى، بل يتعداه إلى حيث يصدق على ضرورات التنمية الإنسانية بكل ما تشمله من عوامل التفاعل الثقافى والتكامل الاقتصادى، فضلا عن التعاون فى مجالات العلم والفكر والفن والسياسة والدبلوماسية.

وفى كل حال فإن علينا أن نضع نصب الأعين وفى بؤرة الاهتمام الحقيقية الجوهرية التى تقول:

إذا كانت التنمية الشاملة فى الوطن العربى لا تتجزأ فإن الأمن العربى بمفهومه الجماعى لا يمكن أن يقوم على التجزئة.

تلك حقيقة أكدتها، وما برحت تؤكدها، عبرة التاريخ ودروس الحاضر المعاش، إن مصر القوية المستقلة الإرادة هى التى كانت سندا لتحرير الجزائر ودعم انتفاضة اليمن ضد نظم القرون الوسطى وصون استقلال لبنان وحماية كيان الكويت وتجسيد الكيان الوطنى الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير.

ولكن مع انحسار الدور المصرى الفاعل فى أواخر القرن العشرين، انفرد الإرهاب الصهيونى بالشعب الفلسطينى، وتعرضت الكويت للغزو ومازال السودان يتعرض للانقسام بينما وقع العراق العربى بأكمله تحت نير الاحتلال.

وعلى الطرف الآخر من معادلة الأمن القومى المصرى، فقد كانت مصر تخوض كل معارك أمنها ضد خطر الاستعمار الأجنبى والتدخل الذى كان يأتيها من خارج حدودها:

هكذا كانت هزيمة الهكسوس على يد أحمس فى سوريا، وهزيمة التتار على يد قطز والظاهر بيبرس فى فلسطين وعند الأطراف الجنوبية، لا يقتصر أمن الحياة المصرية على السودان بل يتعداه - كما نشهد حاليا - إلى حيث أعالى النيل ومنابع النهر فى بحيرات أوغندا ومرتفعات الحبشة.

إن هذه العبر المستقاة من دروس الماضى البعيد أو القريب لابد أن تتحول فى نظرنا إلى معالم هادية على طريق المستقبل الذى نريده سواء للجيل العربى الراهن أو أجيال الغد.

ويمكن أن نعرض هذه المعالم والمحددات - بايجاز شديد - على النحو التالى:

أولا: أن المرحلة الحالية التى يمر بها العالم العربى تفرض علينا أن ننطلق من أرضية واقعية وموضوعية فى تناول قضايا الأمة، وهى أرضية ترضى بما هو أقل من الحد الأقصى دون أن تفرط من حيث المبدأ فى الحد الأدنى المتمثل فى تمسكنا بالانتماء العربى الواحد والمصير العربى المشترك، إن هذا الحد الأدنى يؤكده ويعززه الإيمان العميق والعمل العلمى والفكر المستنير من أجل تحقيق المصالح الحيوية المشتركة للشعوب العربية على جبهات الثقافة والاقتصاد والسياسة والأمن.

ثانيا: إنه لا مستقبل لحماية الأمن لأقطارنا وتعزيز التضامن بين شعوبنا إلا بعد أن تستقر الديمقراطية فى الواقع العربى المعاصر بوصفها مفهوما للتعامل وأسلوبا للحكم ومنهجا فى تداول السلطة ومؤسسات تسهر على حماية ما للمواطن العربى العادى من حقوق الإنسان، وليس من شك فى أن غياب الديمقراطية عن الحياة العربية هو الذى أدى بدرجة كبيرة إلى انحسار المد القومى العربى، حيث كانت العلاقات العربية مرهونة بأمزجة الحكام الأفراد الذين كانوا يتمتعون بسلطات استبدادية

أو أوتوقراطية، ولا سبيل إلى تخطى هذه العقبات إلا بأن ينتهى احتكار السلطة ويزول معه احتكار ثمار الجهد الوطنى الذى لا يولد سوى استقطاب طبقى يتم فى ظله تركيز مقدرات الوطن فى يد فئات بعينها وفى غيبة عن جموع الشعب وجماهير الأمة.

ثالثا: أن التركيز على الدور المصرى فى إطار العمل القومى فى الحاضر وفى المستقبل لا ينطلق من مفهوم مصر - الزعامة، بل يستند إلى منطق مصر - المسئولية التى تمتلك من إمكانات الموقع الجغرافى والموارد البشرية والسوق الاقتصادية الواسعة والدور التاريخى والخبرة المكتسبة من نجاحات وإخفاقات الماضى، ما يؤهلها لكى تكون بحق «الإقليم - القاعدة» الذى يحتضن مقدرات العمل العربى المشترك داخل الأطر المؤسسية فى جامعة الدول العربية وخارج تلك الأطر حيث منظمات المجتمع المدنى. المهنية والعمالية والجماهيرية التى لابد أن تتفاعل مع شقيقاتها ونظيراتها فى مختلف أقطار العروبة من أجل تفعيل هذه القدرات القومية وتحويلها إلى أداة تستخدمها الأمة فى إعادة صنع مستقبلها.

رابعا: إن أى عمل عربى مشترك وأى دعم للوطن المصرى لابد أن يضع نصب عينيه أن مصر تمثل قوة ردع أساسية ضد مشروع التوسع الاستيطانى الاستعمارى الذى تقوم إسرائيل على تنفيذه فى أرض فلسطين وفيما حولها من حدود وتخوم، وليس من شك فى أن التضامن العربى بين مصر وشقيقاتها وخاصة فى منطقة المشرق هو السور الحقيقى الواقى والفعال الذى يطوق تيار التوسع الإسرائيلى المدعوم من الولايات المتحدة للسيطرة على مقدرات المنطقة وفرض الهيمنة الصهيونية على سكانها. لكن القضية لا تقف عند حدود الصراع التاريخى بين إسرائيل

والأقطار العربية، إنها تتجاوز ذلك إلى حيث العلاقة مع دول الجوار فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة إيران وتركيا اللتين تربطهما مع أمتنا أواصر الحضارة والثقافة الإسلامية، وعلى أمتنا فى هذا السياق بالذات أن تبلور الأساليب الفعالة والناجعة فى التعامل الموضوعى مع إيران وتركيا، ثم مع ما يجاوزهما من كيانات التخوم فى باكستان ودول وسط وشرقى آسيا الإسلامية، فضلا عن دول الجوار الأفريقى جنوبى السودان والصحراء الكبرى، وبما يعزز القوة التفاوضية للعرب إزاء جميع هذه الكيانات ويعيد تعريف القدرة العربية فى تعاملها مع الغرب والشرق على السواء.

تلك حصيلة تأملات طويلة فى عمق الواقع العربى المعاصر بكل ما يعانيه من سلبيات وبكل ما ينطوى عليه من آمال.

إننا ننتمى إلى أمة عظيمة وثقافة عريقة مازالت مساهماتها رائعة بجلاء فى حضارة الإنسان.

أمة حظيت بموارد بشرية وإمكانات مادية مازالت بانتظار الجهد الإنسانى المخلص والفعال، متوسلا بالعلم العميق والإبداع المستنير، لكى تحقق لشعوبها وأقطارها مكانة تليق بها فى مجتمع القرن الحادى والعشرين.

فقط، علينا أن نبدأ الخطوات الأولى مسلحين بإيمان لا يتزعزع بالله وبالأمة وبالإنسان العربى فى رحلة المسير الصعب على طريق طويل.

ثانيا:
المبادئ الثلاثون لميثاق عربى قومى

أولا: المبادئ العامة:

١- القومية العربية هى دعامة الأمن القومى وهى الإطار الصحيح فى عصر التكتلات الراهن لحماية المصالح العربية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.

٢- جامعة الدول العربية لابد أن تظل رمزا مؤسسيا لفعالية النظام الإقليمى العربى ووحدة المصالح العربية عند مستوى الحد الأدنى.

٣- القومية العربية لا تعنى بالضرورة استعجال قيام دولة عربية موحدة كبرى وإنما تتطلب حدا أدنى من التضامن الفعال بين الدول العربية.

٤- الديمقراطية وسيادة كل شعب عربى فوق أرضه هى الضمان الوحيد لتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الطائفية. ولا يجوز لدستور أى دولة عربية أن يميز ضد أى مواطن لأسباب تتعلق بدينه أو أصله العرقى أو طائفته أو نوعه ذكرا كان أم أنثى.

٥- الوطن العربى جزء من العالم الإسلامى. وتعمل الدولة العربية منفردة ومجتمعة على توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع الدول الإسلامية غير العربية وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط.

٦- تؤمن القومية العربية بالأمن الجماعى الدولى القائم على ميثاق الأمم المتحدة، وتعمل على دعم المنظمة الدولية ومؤسساتها بكل الوسائل.

٧- حماية اللغة العربية والعمل على تطويرها بصفة دائما حتى

تتماشى مع احتياجات العصر أمر أساسى لدعم وتعزيز الانتماء القومى.

٨- التراث العربى هو من المقومات الأساسية للحفاظ على الهوية العربية فى ظل الانفتاح على جميع الحضارات الإنسانية الأخرى.

٩- الدين لله والوطن للجميع.

ثانيا - فى مجال الأمن القومى العربى

١٠- لا يجوز لأى دولة عربية أن تحمل السلاح ضد دولة عربية أخرى تحت أى ظرف من الظروف.

١١- ليس لأى دولة عربية أن تدخل فى ترتيبات دفاعية عن أمنها مع دولة غير عربية، وليس لها أن تسمح باستخدام إقليمها قاعدة لقوى عسكرية أجنبية، أو يكون إقليمها نقطة انطلاق لهجوم عسكرى على دولة عربية أخرى.

١٢- الصراع العربى الإسرائيلى هو القضية القومية الأولى وهى ترتبط أوثق ارتباط بالأمن القومى العربى.

١٣- النزاعات العسكرية العربية - العربية تهديد للأمن القومى، وينبغى أن تعمل الأقطار العربية وجامعة الدول العربية على إنشاء آلية فعالة لتسوية هذه النزاعات فى أسرع وقت ممكن.

١٤- إخلاء منطقة الشرق الأوسط بأكملها من أسلحة الدمار الشامل ضرورة أساسية شريطة أن ينطبق الحظر على كل أطراف المنطقة بما فيها إسرائيل.

١٥- رغم أن السياسات الأمريكية الظالمة إزاء الدول والشعوب العربية والإسلامية تتعارض مع ما تدعيه واشنطن من صداقتها مع الأنظمة العربية، إلا أن القومية العربية لا تدعو إلى مواجهة مع الولايات المتحدة

الأمريكية ولا غيرها ورغم السياسات العدائية للإدارات الأمريكية المتعاقبة وعلى وجه الخصوص إدارة المحافظين الجدد فليس هناك ما يدعو إلى إشعال عداء أو خصومة بين الشعب الأمريكى والشعوب العربية.

١٦- دعم التعاون الأمنى والاقتصادى بين الدول العربية من ناحية والاتحاد الأوروبى وروسيا من ناحية أخرى فضلا عن الصين وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أمر تستوجبه ضرورات التنمية العربية الشاملة.

ثالثا - فى مجال التعاون الاقتصادى:

١٧- يعد التعاون الاقتصادى العربى بين الدول العربية أحد المكونات الأساسية التى يرتكز عليها التضامن العربى وعلى الدول العربية إعطاء الأولوية المطلقة للاستثمارات والعمالة العربية مع الاستعانة بالخبرات الفنية من العالم العربى، ومن الأهمية بمكان الالتزام بميثاق يضمن حقوق المستثمر العربى وينظم العلاقة بينه وبين الدول العربية المضيفة.

١٨- الالتزام بميثاق يكفل حقوق العمالة العربية بحيث لا تقل عن الحقوق المقررة والمعترف بها فى المواثيق الدولية.

١٩- تعمل الدول العربية على تحقيق التكامل الاقتصادى. وإلى أن يتم ذلك فلا مانع من دخول أية دولة عربية فى مشروعات شراكة مع الاتحاد الأوروبى أو غيره من الكيانات شريطة ألا تكون على حساب مشروعات التكامل الاقتصادى العربى أو أن تكون وسيلة لإقامة علاقات تجارية مع إسرائيل قبل الوصول إلى سلام شامل وعادل.

٢٠- الأمن الغذائى العربى له أهمية فائقة فى الحياة العربية المعاصرة وتعمل الدول العربية وجامعتها على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال.

٢١- من الأهمية بمكان العمل على إنشاء مؤسسات عربية فاعلة فى المجالات الاقتصادية المختلفة، وبالذات فى النظام المصرفى والأسواق المالية.

رابعا- عن الديمقراطية وحقوق الإنسان

٢٢- يعد غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان من أكبر نقاط الضعف فى الأنظمة السياسية السائدة فى أغلبية الدول العربية بعد أن تخلفت الدول العربية عن ملاحقة حتى دول نامية أخرى فى هذا المجال وبصورة تتعارض مع مصالحها الحيوية.

٢٣- تداول السلطة بين الأفراد والأحزاب مبدأ أساسى تسعى القومية العربية إلى إقراره فى جميع أقطارها.

٢٤- التعددية الحزبية والفكرية من المقومات الأساسية لأى نظام ديمقراطى فى أية دولة عربية.

٢٥- حرية الصحافة جزء لا يتجزأ من أى نظام ديمقراطى ولا يجوز للدولة أن تمتلك صحافة الخبر أو الرأى أو أن تباشر رقابة من أى نوع على حرية التعبير فى حدود النظام العام والآداب المرعية.

٢٦- استقلال القضاء هو أساس العدل وينبغى أن تقوم السلطة القضائية على أساس نظام مدنى واحد مع إلغاء المحاكم الاستثنائية كافة.

٢٧- يضمن الدستور حق الشعب فى انتخابات حرة ونزيهة ويعمل على تجريم كل من يثبت عليه المساس بهذا الحق أو الانتقاص منه.

٢٨- ممارسة التعذيب الجسدى أو النفسى جريمة جسيمة تستوجب أشد العقوبات ولا تسقط بالتقادم.

٢٩- يكفل الدستور المساواة التامة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن

انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو العرقية. وينص الدستور على الحقوق الأساسية التى لا يجوز تحت أى ظرف من الظروف تعديلها أو إلغاؤها إلا بناء على ظروف قاهرة يحددها الدستور نفسه وعن طريق استفتاء شعبى عام، كما أن احترام حقوق الإنسان الأساسية. على نحو ما جاءت به فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وكافة العهود والمواثيق الدولية جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطى.

٣٠- من الأهمية بمكان العمل على انضمام جميع الدول العربية إلى كافة العهود والمواثيق الدولية فى مجال حقوق الانسان وتعمل جامعة الدول العربية على إقرار ميثاق لحقوق الإنسان العربى بصورة لا تقل عن. بل تتسق مع، الحقوق المعترف بها فى سائر المواثيق الدولية.

سعيد النجار.. مفكرا قوميا

ما أكثر ما نفتقده فى هذه الأيام العجاف!!

ما أكثر ما نفتقد عقله المستنير ورأيه القاطع وانحيازه الكامل لقضايا الوطن.

لقد كان سعيد النجار بكل المعايير فارسا يتحلى بأنبل أخلاق الفرسان، حقا ما أحوجنا إليه فى هذه الأيام الحرجة من تاريخ مصر وتاريخ أمتها العربية.

ولكن الأقدار آثرت أن تكون به رحيمة حتى لا يكابد ما نكابده من هوان.

ولم أكن سعيد الحظ لكى أتتلمذ على يد سعيد النجار فقد عاد من بعثته فى الوقت الذى تخرجنا فيه من كلية الحقوق (جامعة فؤاد الأول آنذاك) ولكن سرعان ما اجتذب إليه مجموعة من ألمع شباب الكلية وخريجيها المحدثين.

كان هو وزكى شافعى وعبدالله العريان ـ رحمهم الله جميعا ـ لا يكادون يفترقون وكانوا بالنسبة لجيلنا نماذج مشرفة وكنا ننظر إليهم بإعجاب وتطلع واقتدار.

وارتبط بعض جيلنا الذى قدر له أن يعمل فى الكلية سعيدا بهذه المجموعة اللامعة من شباب الأساتذة وباعدت الظروف بين المجموعة الأخرى التى قدر لها أن تعمل فى النيابة العامة أو فى مجلس الدولة وبين أساتذتهم فى الكلية ولكنى رغم أننى عينت فى النيابة العامة فقد كان حلم حياتى أن أعود إلى الجامعة وأن أكون أستاذا فى يوم من الأيام، لم

يستهوني شيء آخر ولعل نظرتي لهؤلاء الأساتذة الذين ذكرت وغيرهم ممن تركوا في حياتي بصمات واضحة كان هو الذي يجعلني ازداد بمرور الأيام تعلقا بهذا الأمل، العمل في الجامعة.

وبعد فترة قليلة من العودة من البعثة والعمل في قسم الاقتصاد في كلية الحقوق أعير سعيد النجار إلى البنك الدولي في واشنطن وكان اختياره وهو مازال في شرخ الشباب لهذا المنصب دليل تقدير كبير لنبوغه وتفوقه.

ولم تنقطع صلتي به طوال تلك السنين، كان يعود إلى القاهرة بين الحين والحين وكنا نتنادى بأن سعيد النجار في القاهرة وكنا نذهب لزيارته وكنا نلقاه في الكلية عندما كان يزورها في كل مرة يأتي فيها إلى القاهرة.

وفي تلك الفترة من أوائل الستينيات كان عدد من جيلنا قد اتجه إلى بعض مدارس الفكر الاشتراكي، وكنت من المؤمنين إيمانا شديدا بقضية الديمقراطية وسيادة القانون، ومن المؤمنين أيضا بالعروبة وبالقضية القومية ومن المنادين بصورة من صور العدل الاجتماعي أطلقنا عليها آنذاك الاشتراكية العربية.

وكان سعيد النجار «ليبراليا» ممعنا في «ليبراليته» وكان مصريا حتى النخاع وكان ديمقراطيا كأبعد ما تحمل كلمة الديمقراطية.

وهكذا كان يفرق بين بعضنا وبينه الانتماء الأيديولوجي، ولكن الجميع من كل الاتجاهات كانوا على رأي واحد هو أن سعيد النجار وطني عميق الإيمان بوطنه مخلص لا يداخل إخلاصه زغل ولا زيف، كان الجميع حتى من استهوتهم الأفكار الماركسية يتفقون معنا على هذه النظرة الكبيرة لسعيد النجار.

ومرت سنون وسنون.

وتغيرت أفكار وأفكار.

ونضجت آراء وآراء.

وعاد سعيد النجار إلى مصر بعد أن انتهى عمله فى المنظمات الاقتصادية الدولية ببلوغه سن التقاعد ولكنه عاد لبلده لكى لا يتقاعد وإنما ليواصل اهتمامه بأمورها ولكى لا يتردد فى أن يدلى برأيه الصائب فى كل مشكلة من مشاكلها.

وظل إيمان سعيد النجار بقضية الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة وحقوق الإنسان إيمانا قويا شامخا لا يتزعزع، ولم يتردد سعيد النجار فى كل مناسبة أن يعلن عن إيمانه بالديمقراطية وعن أنها طوق النجاة لمصر من كل عثراتها.

وإذا كان إيمان سعيد النجار بقضية الديمقراطية ظل على أصالته وعمقه فإن معنى الوطن ومعنى العدل الاجتماعى تطورا لديه فى السنوات الأخيرة تطورا واضحا.

أدرك سعيد النجار ببصيرته النافذة أن عالم اليوم لم يعد عالم الكيانات الصغيرة بل أصبح عالم التكتلات الكبرى ونظر سعيد النجار إلى أقطار الوطن العربى فرآها ضعيفة مجزأة مشرذمة وأدرك أنه لا سبيل أمام هذه الأقطار إلى القوة والمنعة إلا بنوع من التقارب والتضامن والتكاتف والعمل العربى المشترك.

وأصبح سعيد النجار من أشد دعاة التضامن العربى ومن أشد دعاة العمل العربى المشترك، ولما حدثت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وكشرت أمريكا عن أنيابها للعالم وبدأت الصهيونية الجديدة تسيطر على السياسة

الأمريكية أدرك سعيد النجار خطر هذا التوجه على الأمة العربية فحذر منه ودعا إلى مواجهته، ولم يكن أحد يتصور فى الماضى أن يقف سعيد النجار من السياسة الأمريكية هذا الموقف الحازم الرافض الناقد.

وحدث أن دعته اللجنة المصرية للتضامن للقاء مع أعضائها.

وكان لقاءا خصبا.

وأنشئت لجنة - داخل المنظمة - لصياغة ميثاق قومى عربى جديد.

وكان أستاذنا العظيم سعيد النجار هو الذى حمل عبء صياغة هذا الميثاق وكنا نجتمع معه كل أسبوع أو أسبوعين لنتناقش ولنتحاور حول بعض بند الميثاق وكنا فى كل لقاء نتعلم منه.

وهذا هو الميثاق القومى العربى الجديد الذى صاغه سعيد النجار يسعى إلى قرائه فى سائر أرجاء مصر وسائر أرجاء الوطن العربى دليلا حيا على مدى نضج الفكر الحى وتطوره وإخلاصه.

رحم الله أستاذنا الكبير وجعل هذا العمل فى ميزان حسناته.

د. يحيى الجمل

عضو مكتب اللجنة المصرية للتضامن

طبع بمطابع
روزاليوسف